

Distr.: General
26 April 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة السادسة عشرة

جنيف، ٥-٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج العمل بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية

فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة

تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود:

الأدوات والإجراءات

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

شجّع انخفاض التعريفات الجمركية وتناقص الحواجز التجارية المعاملات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم لكنه ربما يكون قد أسهم أيضاً في تيسير الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. وما فتئت قضايا المنافسة تكتسي طابعاً دولياً على نحو متزايد، وهو ما يدعو إلى زيادة التعاون الدولي في التحقيقات وإلى إعادة التفكير في الأدوات والإجراءات المناسبة من أجل التصدي لها.

وتقيّم هذه المذكرة الجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون الدولي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والأدوات والإجراءات التي حُدّدت وكيفية تطبيقها من أجل التعامل مع قضايا المنافسة. وتشير المذكرة إلى التحديات التي تواجهها سلطات المنافسة الفتية والصغيرة وتدعو إلى تضافر الجهود من أجل تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالتصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-06709(A)



* 1 7 0 6 7 0 9 *

مقدمة

١- طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في دورته الخامسة عشرة، إلى أمانة الأونكتاد إجراء بحوث بشأن الأدوات والإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالتحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود. وقد أُحرز تقدم كبير في العقدين الماضيين عن طريق تطوير العلاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف فيما بين سلطات المنافسة في جميع أنحاء العالم، غير أنه يتعيّن عمل المزيد فيما يتعلق بمدى انتشار هذه الجهود ونطاق تغطيتها^(١).

٢- والأونكتاد ملتزم باستكشاف سُبُل التعاون الدولي كما يتبيّن من البحوث والمناقشات التي أُجريت خلال العديد من الدورات التي عقدها فريق الخبراء الحكومي الدولي منذ مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصّفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية الذي عُقد في عام ٢٠١٠. وقد تناولت بحوث الأونكتاد التعاون الدولي اللازم من أجل التصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود والتحديات التي تعترض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتسلط هذه البحوث الضوء على دور التعاون غير الرسمي وفي الوقت ذاته على أهمية الاتفاقات الرسمية في التحقيق في القضايا العابرة للحدود. كما تسلط الضوء على إمكانية إنشاء شبكات استعلاماتية تسمح بتبادل المعلومات المتاحة لعموم الجمهور من أجل التصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود^(٢).

٣- ويقتضي تطوير التعاون الدولي في إنفاذ قوانين المنافسة تغلب سلطات المنافسة على التحديات التي تعترضها فيما يتعلق بالتحقيقات العابرة للحدود، مثل اختلاف النظم القانونية، والإجراءات الخاصة لجمع الأدلة والقيود المتصلة بها، وقضايا الاستئمان، وتنفيذ برامج التساهل والحصانة. وفي حال عدم وجود اتفاق تعاون رسمي مع بلدان أخرى، يشكل التعاون غير الرسمي ميزة قيمة في التحقيقات المتعلقة بالكارزلات الدولية وفي عمليات الدمج والتملك وحالات إساءة استخدام مركز الهيمنة.

٤- وفيما يتعلق بآليات التعاون الرسمي، لا يشمل التعاون الفعّال سوى عدد مختار من سلطات المنافسة، ولا سيما السلطات الفتية والصغيرة بصفة خاصة والبلدان النامية بصفة عامة. بيد أن التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، هو أحد أشكال التعاون المتطورة ضمن الإطار المغلق للاتحاد، من خلال شبكة المنافسة الأوروبية، وهو ما يتيح تبادل جميع أنواع المعلومات بين سلطات المنافسة في الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، نجح اتفاق التعاون الثنائي لعام ١٩٩١ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في تعزيز التعاون بين سلطات مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية^(٣).

(١) A Capobianco and A Nagy, 2016, Developments in international enforcement cooperation in the competition field, *Journal of European Competition Law and Practice*, 7(8):566-583

(٢) انظر الوثائق TD/B/C.I/CLP/29، TD/B/C.I/CLP/24/Rev.1، TD/B/C.I/CLP/21، TD/B/C.I/CLP/16 و TD/RBP/CONF.8/4.

(٣) Agon Partners Competition Law and Policy, 2016, Enforcement of antitrust laws: Global challenges, working paper No. 10

٥- وقد ركزت جهود الأونكتاد الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود على تعزيز خطط التعاون غير الرسمي من خلال إنشاء تجمعات إقليمية وغير ذلك من الترتيبات في جميع أنحاء العالم. وبفضل هذه الجهود، تزايد عدد شبكات التعاون المخصصة المعنية بالمنافسة، ومن بينها مثلاً منتدى المنافسة الأفريقي ومنتدى صوفيا للمنافسة وإعلان ليما لعام ٢٠١٣^(٤).

٦- وتتيح هذه الشبكات فرصاً لسلطات المنافسة بعقد اجتماعات منتظمة من أجل تبادل الآراء والاستراتيجيات بشأن إنفاذ قانون المنافسة في القضايا التي هي موضع اهتمام مشترك، ولتحديد ما يمكن اتخاذه من إجراءات لأغراض الإنفاذ عبر الحدود. وبإمكان هذا التعاون غير الرسمي تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل زيادة التعاون فيما يتعلق بتبادل المعلومات المتاحة لعموم الجمهور من خلال شبكات الاستعلامات. ففي أفريقيا مثلاً، أنشأت الدول الأعضاء، في إطار شبكة التعاون التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، منبراً لتبادل المعلومات يتيح تبادل المعلومات غير السرية.

٧- وتستند هذه المذكرة إلى ردود الدول الأعضاء على استبيان أرسله الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بهدف منح الدول الأعضاء فرصة لتبادل خبراتها في مجال التعاون الدولي، بما في ذلك النهج والأدوات والإجراءات الجديدة^(٥).

٨- ويبحث الفصل الثاني، من منظور قانوني وإداري، التحديات التي تواجه سلطات المنافسة عند إجراء تحقيقات عبر الحدود. ويناقش الفصل الثالث مختلف الأدوات والإجراءات التي يمكن استخدامها لأغراض التعاون في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود. ويعرض الفصل الرابع خيارات سياسية للسلطات المنافسة التي تسعى إلى العمل معاً في إجراء التحقيقات ويناقش كيف يمكن تفعيل الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصرفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية لتعزيز الجهود ذات الصلة. ويسلط الفصل الخامس الضوء على دور الأونكتاد في تعزيز التعاون غير الرسمي. أما الفصل السادس فينظر في مجالات بحث أخرى.

ثانياً- التحديات التي تعترض التحقيق في الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود

٩- بحلول عام ٢٠١٦، كانت ١٣٩ دولة من الدول الأعضاء في الأونكتاد قد اعتمدت قوانين في مجال المنافسة. والكثير من سلطات المنافسة في هذه الدول يواجه تحديات عديدة تشمل الافتقار إلى الخبرة الكافية في مجال الإنفاذ لتمكينها من الانخراط في التعاون الدولي.

(٤) وقّعت سلطات المنافسة في شيلي وكولومبيا وبيرو في عام ٢٠١٣ في منتدى أمريكا اللاتينية للمنافسة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٥) وردت الردود من الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، وإكوادور، وألبانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، وسويسرا، والنمسا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

وبسبب نقص القدرات والافتقار إلى خبرة إنفاذ وطنية للتعامل مع قضايا المنافسة عبر الحدود، فإن قلة من سلطات المنافسة تستطيع التعاون بفعالية فيما بينها^(٦).

١٠- ويشير بحث أجراه الأونكتاد إلى أن نقص الموارد والقدرات ربما يشكل أحد أكبر المشاكل التي تواجهها سلطات المنافسة في البلدان النامية. وفي حين أن محدودية قاعدة الموارد ترتبط بالأزمة المالية التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وبضرورة تحقيق توازن بين الطلبات المتنافسة على ميزانيات الحكومة وتصنيفها حسب الأولوية، فإنها قد تعكس أيضاً غياب الدعم السياسي الكافي لسياسة وقانون المنافسة. وهذا يؤثر في قدرة سلطات المنافسة في البلدان النامية على التعاون مع نظيراتها من بلدان أخرى ويقوّض قدرتها على التصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود.

١١- وفيما يتعلق بالكارترالات، عادة ما تعلم سلطات المنافسة في البلدان النامية بوجود كارترل محدد عن طريق تقارير الإنفاذ التي تعدّها سلطات منافسة أخرى أو عن طريق وسائل الإعلام. ويتعين على السلطات إجراء تحقيقات أولية لمعرفة ما إذا كان لهذا الكارترل الدولي تأثير على أسواقها. وبغرض تيسير إجراء هذه التقييمات، يشكّل التعاون مع سلطات المنافسة في البلدان المتقدمة من أجل الحصول على مزيد من المعلومات مصدراً لمدخلات قيمة. وقد سُجّل بعض التعاون في هذه الحالات، لكن أعداد هذه الحالات غير كافٍ لاعتبارها اتجاهًا ثابتاً.

١٢- فعلى سبيل المثال، تيسّر طلبات التسهّل الوصول إلى الأدلة في عمليات التحقيق المتعلقة بالكارترالات. ومع ذلك، نادراً ما يختار أعضاء الكارترل الدولي طلب التسهّل في البلدان النامية. وفي الكثير من الأحيان، لا يكون للشركات الدولية المكونة لكارترل ما وجود مادي في البلدان النامية. وبالتالي يصعب على سلطات المنافسة التحقيق في أنشطة كارترل ما حتى داخل منطقة اقتصادية إقليمية معينة لأن هذه السلطات تفتقر إلى أدوات التحقيق التقليدية، مثل إمكانية القيام بحملات تفتيش مباغت أو إجراء عمليات استجواب أو تقديم طلبات للحصول على بيانات مكتوبة. ويصعب ذلك أكثر على سلطات المنافسة الفتية والصغيرة في البلدان النامية. ومن ثم يصبح التعاون مع الولايات القضائية التي تحقّق في الكارترل نفسه أمراً لا غنى عنه لإنفاذ قوانين مكافحة الكارترالات إنفاذاً فعالاً على الصعيد العالمي.

١٣- وتواجه سلطات المنافسة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء بعض التحديات المشتركة فيما يتعلق بالتعاون الدولي خلال التحقيق في الكارترالات وفي غير ذلك من الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود^(٧). وتناقش بعض هذه التحديات في الفروع التالية.

ألف- حماية المعلومات في القانون المحلي

١٤- يستدعي تقاسم المعلومات، ولا سيما المعلومات ذات الطابع السري، إجراء دراسة معمّقة. والأسرار التجارية والمعلومات الحساسة المتعلقة باستراتيجيات الأعمال التجارية، مثل

(٦) TD/B/C.I/CLP/11/Rev.1

(٧) تعالج بعض المسائل بصورة مفصلة في الوثيقة التالية:

OECD Secretariat, 2012, Limitations and constraints to international cooperation, Working Party
.No. 3 on Cooperation and Enforcement, DAF/COMP/WP3(2012)8

هيكل الأسعار والدراية العملية وبيانات العملاء، التي يمكن تقديمها طوعاً (عند طلب الحصانة والعمو مثلاً) أو كرهاً (عند تنفيذ أمر بالحضور أو أثناء عملية تفتيش مثلاً) هي أمثلة نموذجية للمعلومات السرية^(٨).

١٥ - وإذا كان بالإمكان استخدام هذه المعلومات كدليل لإثبات خرق قانون المنافسة، فإنها تصبح عنصراً رئيسياً من عناصر صنع القرار في عملية التحقيق في الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود والبت في مسألة تبادل هذه المعلومات من عدمه. وهذا أمر حيوي على نحو خاص لسلطات المنافسة التي لا تملك ما يكفي من الموارد البشرية و/أو المالية والخبرة في مجال التحقيق والأدوات الفعالة، مثل سلطة القيام بحملات تفتيش مبالغت من دون موافقة الشركات المعنية. وتواجه هذه السلطات صعوبات في جمع الأدلة الكافية لإقامة دعوى.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن سلطات المنافسة في البلدان النامية التي تملك ما يكفي من الموارد والخبرات والأدوات قد تواجه مع ذلك مشاكل في الحصول على تعاون الشركات المتورطة في الممارسات المانعة للمنافسة بسبب حجم الاقتصاد المعني. وفي حال كانت حصة الشركة من رقم أعمالها المسجل في الولاية القضائية المعنية تمثل حصة صغيرة من رقم أعمالها المسجل على الصعيد العالمي، فإن الشركة قد تواجه خطر التعرض لعقوبات ولضطر خسارة سوق الولاية القضائية، وتقرر الخروج من السوق.

١٧ - ولا توجد ضمانات لتعاون الشركات الأجنبية، حتى في ظروف قد تبدو بديهية، وذلك بسبب وجود قيود إقليمية. ففي كولومبيا مثلاً، قامت سلطات المنافسة، في المرحلة الأولى من عملية التحقيق في كارتل لقطع غيار السيارات حددت بموجبه عدة شركات يابانية أسعار قطع غيار السيارات في ولايات قضائية متعددة، بإخطار الشركات ذات الصلة ببدء التحقيقات عن طريق البريد الإلكتروني، لأن معظم هذه الشركات ليس لها مكاتب أو ممثلون في كولومبيا، لكنها لم تتلق حتى الآن أي رد من تلك الشركات^(٩).

١٨ - وبصرف النظر عن أن تقاسم المعلومات أمر ضروري للنجاح في التصدي للممارسات المانعة للمنافسة، تمنع معظم تشريعات الدولة، ما عدا في حالات قليلة، سلطات المنافسة منعاً صريحاً من تقاسم المعلومات السرية التي تحصل عليها أثناء التحقيق. وتحظر القوانين المحلية استخدام المعلومات التي تجمعها سلطات المنافسة لأغراض أخرى غير تلك التي تعتبرها ضرورية لإجراء تحقيق يهدف إلى مكافحة الاحتكار في الولايات القضائية. وفي حال تقاسم المعلومات المقدمة في سياق التعاون في تحقيق تجزئه إحدى سلطات المنافسة تقاسماً غير محدود مع سلطة منافسة أخرى، قد تخضع فرادى الشركات أو الكيانات التي قدمت هذه المعلومات للمساءلة في إطار مكافحة الاحتكار في الولاية القضائية مقدمة الطلب، وهو ما من شأنه أن يثنيها عن التعاون مستقبلاً في أي عملية تحقيق تجزئتها السلطة متلقية الطلب.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) MC Martinez Beltran, 2013, International cartel investigations in the SIC [Superintendence of Industry and Commerce]: Investigation limitations and possible future solutions, cited in P Horna, 2017, David and Goliath: How young competition agencies can succeed in fighting cross-border cartels, Working Paper No. 45, The University of Oxford Centre for Competition Law and Policy

١٩- وفي حين أن القيود المفروضة على تبادل المعلومات تحمي حقوق الشركات والأفراد المعنيين، فإنها تحدّ من درجة التعاون بين سلطات المنافسة. وقد يكون نشر المعلومات على عموم الجمهور أمراً ضاراً بالشركة التي تقدم هذه المعلومات، وبالجهد التي تبذلها سلطة المنافسة مستقبلاً لجمع المعلومات، ورفاه المستهلكين. وتواجه سلطات المنافسة تحدياً يتمثل في زيادة فهم كل طرف لقوانين الأطراف الأخرى وضمان التنفيذ الفعال لهذه القوانين، مع حماية المصالح المشروعة الخاصة والعامة.

باء- عدم وجود تعريف دولي للمعلومات السرية

٢٠- يشكّل عدم وجود تعريف دولي للمعلومات السرية مشكلة أخرى تضفي صعوبة إضافية على عملية تقاسم المعلومات بين سلطات المنافسة. وفي معظم الولايات القضائية، لا تتضمن القوانين ذات الصلة تعريفاً ملموساً للمعلومات السرية. ولذلك، تحتاج سلطة المنافسة أو المحاكم إلى النظر، في كل حالة على حدة، في ما إذا كان ينبغي اعتبار المعلومات المعنية سرية.

٢١- وفي إطار عمليات تبادل المعلومات السرية، يتعين على السلطات، في حال اختلاف آراء السلطة مقدمة الطلب والسلطة متلقيّة الطلب بشأن الطابع السري للمعلومات، الانخراط في عملية تنسيق مستهلكة للوقت من أجل تجنّب الاتهامات المحتملة من الشركات أو الأفراد الذين قدّموا المعلومات إلى السلطة المتلقيّة للطلب. ومن شأن عدم وجود تعريف للمعلومات السرية أن يعرقل التبادل السلس والكفء للمعلومات بين سلطات المنافسة.

جيم- عدم وجود تنازلات عن حماية السرية

٢٢- على الرغم من إمكانية التغلب على التحديات المبينة في الفرع باء عن طريق الحصول من الأطراف المعنية على تنازلات بشأن حماية سرية المعلومات، فإن استعداد الشركات لقبول التنازل عن مقتضيات قوانين حماية السرية يتوقف على ثقتها في ممارسات مراعاة السرية التي تتبعها سلطات المنافسة. وحسب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإنفاذ والتعاون على الصعيد الدولي والرامية إلى مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة قد تنشأ منازعات بين الدول إذا ما اقتضت قوانين أجنبية منع الأفراد أو الكيانات من الكشف عن وثائق أو معلومات تحتاج الولايات المتحدة إلى استخدامها في إجراءاتها (انظر <http://www.justice.gov/atr/internationalguidelines/download>). وهكذا فإن تحديات التعاون تظل قائمة حتى بالنسبة لسلطات المنافسة في البلدان المتقدمة. ولذلك يلزم توجيه الجهود إلى هذا الجانب من جوانب تبادل المعلومات.

٢٣- وفي حالات الكارتلات، قد لا تتوقع سلطات المنافسة الحصول من الشركات المعنية على تنازلات بشأن حماية السرية ما لم يقدم أعضاء هذا الكارتل طلباً للاستفادة من برامج التساهل في ولايات قضائية متعددة وينتظروا حتى تؤكد سلطات المنافسة مركزهم كمقدمين لطلب تساهل يستند إلى تقاسم المعلومات. وعلى وجه العموم، لا يكون لدى أعضاء الكارتل ما يحفز سلطات المنافسة على تقاسم ما قدّموه من معلومات مع سلطات أخرى، لأن ذلك قد يعرضهم لمزيد من المساءلة في الولايات القضائية الأخرى.

٢٤- ويصعب أكثر الحصول على تنازل بشأن حماية السرية من شركة متورطة في قضية سلوك انفرادي، مثل إساءة استخدام مركز الهيمنة في السوق، حيث لا تطبق برامج التساهل. غير أنه في حالات دمج الشركات المعنية قد يكون لهذه الشركات ما يحفزها على تقديم تنازلات إلى سلطات المنافسة بشأن حماية المعلومات السرية إذا كانت الشركات ترغب في الحصول على موافقة سريعة من السلطات. ومن شأن تبادل المعلومات وما يتبع ذلك من تنسيق بين سلطات المنافسة التي أخطرتها الشركات بحدوث عملية دمج أن ييسر إجراءات استعراض عمليات الدمج في الولايات القضائية ذات الصلة.

٢٥- وقد بُذلت جهود بغرض تبادل المعلومات بين سلطات المنافسة بصورة سلسلة. وينص اتفاق التعاون بشأن تطبيق قوانين المنافسة المعقود بين سويسرا والاتحاد الأوروبي والموقع عليه في عام ٢٠١٣، على السماح لسلطات المنافسة بتبادل المعلومات التي تحصل عليها في عمليات التحقيق التي يجريها كل منها من دون موافقة الشركات المعنية، شريطة أن يكون التحقيق الذي تجريه سلطتنا المنافسة متعلقاً بالسلوك ذاته أو بسلوك ذي صلة (انظر http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-444_en.htm). غير أن هذا التبادل يخضع لبعض القيود. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تبادل المعلومات المقدمة من مقدمي طلبات التساهل من دون موافقة مقدمي الطلبات، ولا يمكن تبادل المعلومات المحمية بموجب امتياز قانوني من دون الحصول على تنازل مخصص. ولا يمكن استخدام المعلومات المتبادلة إلا من قبل السلطة المتلقية للطلب بغرض إنفاذ قانونها المتعلق بالمنافسة فيما يتصل بالقضية نفسها ولتحقيق أغراض الطلب الأولي. ويجري ذلك في إطار اتفاقات تعاون من الجيل الثاني، وهي اتفاقات قليلة وغير منطبقة على كثير من سلطات المنافسة في العالم النامي^(١٠).

٢٦- وأفادت سويسرا بأن تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق من اتفاقات الجيل الثاني يُسهّل التعاون بين سلطتي المنافسة من كلا الجانبين ويساعد أيضاً على الاضطلاع بأنشطة الإنفاذ وعمليات تبادل المعلومات^(١١). وقد قطعت المفاوضات بين كندا والاتحاد الأوروبي بشأن ترقية الاتفاق القائم بينهما إلى اتفاق من اتفاقات الجيل الثاني أشواطاً متقدمة^(١٢).

٢٧- وذكرت اليابان أن معظم جهودها في مجال التعاون تُبذل في إطار اتفاقات الجيل الأول ومذكرات التفاهم والاتفاقات الإدارية للقيام بأنشطة إنفاذ مشتركة مع العديد من سلطات المنافسة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء^(١٣). بيد أنه في عام ٢٠١٥، أبرمت لجنة التجارة المنصفة في اليابان اتفاقاً من اتفاقات الجيل الثاني مع اللجنة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك. ويتيح هذا الاتفاق - باعتباره جزءاً من تنفيذ اتفاق الشراكة الاقتصادية بين البلدين - تبادل المعلومات التي يحصل عليها أثناء التحقيق بالاستناد إلى الأحكام المنصوص

(١٠) تعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اتفاقات المنافسة من الجيل الثاني على أنها اتفاقات ثنائية تسمح بتبادل المعلومات السرية بين سلطات المنافسة.

(١١) مساهمة من حكومة سويسرا.

(١٢) مساهمة من الاتحاد الأوروبي. انظر أيضاً <http://ec.europa.eu/competition/international/bilateral/index.html>.

(١٣) تتضمن اتفاقات المنافسة الثنائية من الجيل الأول بنداً يسمح لإحدى سلطات المنافسة بالإحجام عن تقاسم المعلومات المحمية بموجب أحكام السرية في القانون الوطني.

عليها في قانون المنافسة الخاص بكل منهما. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت لجنة التجارة المنصفة في اليابان والاتحاد الأوروبي في العمل التحضيري في آذار/مارس ٢٠١٦ لتعديل الاتفاق المبرم بين اليابان والجماعة الأوروبية بشأن الأنشطة المانعة للمنافسة وتحويله إلى اتفاق من اتفاقات الجيل الثاني^(١٤).

٢٨- وأخيراً، ينص اتفاق الجيل الثاني المبرم بين الولايات المتحدة وأستراليا على تبادل المعلومات بشأن حالات محددة وعلى المساعدة في إجراء التحقيق، وذلك وفقاً لقانون الولايات المتحدة المتعلق بالمساعدة الدولية لإنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار. ويمكن أن يشكل تبادل المعلومات هذا اتجاهًا جديدًا للبلدان ذات الروابط الاقتصادية والتجارية الوثيقة.

دال - قيود قبول المعلومات

٢٩- ثمة تحدٍّ آخر فيما يتعلق بتقاسم المعلومات بين سلطات المنافسة قد ينشأ عن اختلاف إجراءات الإنفاذ، لأن بعض الولايات القضائية تعتمد إجراءات جنائية من أجل التصدي للممارسات المانعة للمنافسة، بينما تعتمد بلدان أخرى إجراءات مدنية و/أو إدارية للتصدي لها.

٣٠- وعلى وجه العموم، ثمة تقييد أكبر بأصول الإجراءات القانونية في الولايات القضائية التي تعتمد إجراءات جنائية منه في تلك التي تعتمد إجراءات مدنية أو إدارية. وبخلاف الولايات القضائية الأخيرة التي تتعامل أساساً مع قضايا الشركات، تمنح الولايات الأولى حقوق مراعاة أصول الإجراءات القانونية، مثل امتياز العلاقة بين المحامي وموكله، وامتياز عدم تجريم الذات تحت الإكراه، والحق في استجواب شهود الخصم، إلى الأفراد المتورطين في ممارسات مانعة للمنافسة والملاحقين من قبل سلطات المنافسة^(١٥).

٣١- وتؤدي الاختلافات في المعايير القانونية التي تطبقها سلطات المنافسة والتي تنشأ عن الاختلافات في إجراءات الإنفاذ إلى الحدّ من تبادل المعلومات بين سلطات المنافسة تبادلاً مفيداً. إذ يتعدّر على سلطات الولايات القضائية التي تعتمد إجراءات جنائية استخدام المعلومات المقدمة من سلطات الولايات القضائية التي تعتمد إجراءات مدنية أو إدارية ضد المتورطين في الممارسات المانعة للمنافسة، ما لم تحترم عملية جمع المعلومات من قبل سلطات هذه الولايات القضائية الأخيرة حقوق الحماية بالقدر نفسه الذي تنص عليه الولايات القضائية التي تعتمد إجراءات جنائية^(١٦).

هاء - قيود تنفيذ برامج التساهل عبر الحدود

٣٢- تشكل برامج التساهل أكثر أدوات التحقيق في الكارتلات فعالية وأهمية. فمن دون تقديم طلبات التساهل، تواجه سلطات المنافسة الساعية إلى مقاضاة الكارتلات الدولية عدداً من العقبات ويرجح ألا تنجح في تذليلها رغم إجراءات تحقيقات مطوّلة وصعبة، كما يظهر، على

(١٤) مساهمة من حكومة اليابان.

(١٥) أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢.

(١٦) A Capobianco and A Nagy, 2016

سبيل المثال، من تجربة اليابان في قضية كارتل الفيتامينات^(١٧). وعلى الرغم من مقاضاة الكارتل بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ووجود شركتين يابانيتين ضمن أعضاء الكارتل، لم تثبت سلطة المنافسة في اليابان وجود الكارتل واكتفت بتوجيه تحذير إداري من دون فرض غرامة. ولم تتخذ التدابير القانونية اللازمة بسبب عدم وجود برنامج تساهل، وهو ما حدّ من قدرتها على الحصول على معلومات من أعضاء الكارتل^(١٨).

٣٣- ولا بد من تصميم برامج التساهل تصميماً جيداً لكي تعمل بفعالية. ويتوقف نجاح برنامج التساهل على وجود عناصر مثل الشفافية واليقين واحتمال الكشف المرتفع والعقوبات القوية. وبرامج التساهل التي تفتقر إلى مثل هذا الإطار قد لا تتلقّى سوى طلبات قليلة من أعضاء الكارتلات. فعلى سبيل المثال، لا ينص قانون المنافسة في بيو وقانون إنفاذه على لوائح تساهل واضحة تماماً (كعدم تحديد معدّلات خفض الغرامة في القانون مثلاً)، ونادراً ما تنفذ حملات تفتيش مباحث وقد لا تكون العقوبات قوية بما فيه الكفاية.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، يشكل التساهل، كما يتبين من العديد من التحقيقات الدولية المتصلة بالكارتلات، أداة فعالة للتعاون الدولي. وإلى جانب التنازلات التي يحصل عليها من مقدمي طلبات التساهل في حالات تقديم طلبات تساهل متزامنة في ولايات قضائية متعددة، يشجّع التساهل على تبادل المعلومات بين سلطات المنافسة، بما في ذلك الأدلة السرية متى سمح القانون بذلك. كما يسمح برنامج التساهل للسلطات بتنسيق تحقيقاتها بإحكام خلال المراحل المبكرة، بما في ذلك إجراء حملات تفتيش مباحث متزامنة، وهو ما يساعد بدوره كل ولاية قضائية على تنفيذ إجراءاتها. ويتزايد الاتجاه نحو حصر التعاون الدولي بين السلطات التي تتلقى طلبات التساهل. وبالنظر إلى مزايا طلبات التساهل، ينبغي اعتبار وضع برنامج تساهل فعال أولوية سياسية رئيسية.

٣٥- وعلى الرغم من أن طلب التساهل يشكّل أكثر وسائل التصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود فعالية وكفاءة، لا يزال معظم البلدان النامية التي توجد لديها برامج تساهل يواجه صعوبات في الحصول على طلبات من الكارتلات الدولية. وتحقيقات المتابعة التي تجريها بلدان نامية بشأن كارتل دولي خضع بالفعل للمقاضاة في بلدان متقدمة - ويعلم عموم الناس من ثم بوجوده - لا تؤدي بالضرورة إلى الحصول على طلبات تساهل من أعضاء الكارتلات.

٣٦- ونادراً ما تختار الكارتلات الدولية طلب التساهل في البلدان النامية. فهي تعتمد خيارات استراتيجية عند اختيار الولايات القضائية التي تقدم إليها طلبات التساهل ولا تتحفز كثيراً لطلبه في ولاية قضائية صغيرة حيث تكون درجة خطر اكتشاف الكارتلات أو خضوعها لإجراءات طويلة جداً متدنية. ففي قضية كارتل أقطاب الغرافيت، لم يختار أي من أعضاء

(١٧) بين عام ١٩٨٩ وشباط/فبراير ١٩٩٩ كان هناك اتفاق احتكاري مبرم بين ثماني شركات لإنتاج الفيتامينات تمثل ٩٠ في المائة من حصة السوق العالمية للفيتامينات السائبة. واتفقت الشركات على تحديد حجم المبيعات ونسقت أسعار الفيتامينات السائبة في السوق العالمية. وفي عام ٢٠٠١ فرضت المفوضية الأوروبية غرامة قيمتها ٨٥٥,٢٢ مليون يورو (انظر http://europa.eu/rapid/press-release_IP-01-1625_en.htm?locale=en).

(١٨) H Yamashita, 2011, Key issues in detecting and investigating cross-border cartels, presented at Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) Experts Group on Competition capacity-building workshop, Jakarta, 20–21 September, available at <http://cb-asec-project.de/material-and-publications/archive-2008-2013/regional-economic-integration-archive/> (accessed 20 April 2017)

الكارتل تقدم طلبات تساهل طول مدة الإجراءات، ومن ثم فقد واجهت سلطة المنافسة في جمهورية كوريا صعوبات في إجراء تحقيقاتها، رغم أنه كان لديها آنذاك برنامج تساهل^(١٩).

٣٧- وعلى وجه العموم، يجب على البلدان النامية إجراء التحقيقات من دون الاستعانة بهذه الأداة وستواجه من ثم عقبات في التحقيق في قضايا الكارتلات الدولية.

واو- الافتقار إلى التفاهم والثقة والتفاعل بين سلطات المنافسة

٣٨- إلى جانب التحديات المذكورة أعلاه والناشئة عن القيود القانونية، قد يشكل الافتقار إلى التفاهم والتفاعل بين سلطات المنافسة عقبة تعترض نجاح التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة، بما فيها قضايا الكارتلات. ولا تزال مسألة تبادل المعلومات وتنسيق أدوات التحقيق مثل عمليات التفتيش المباشرة والمناقشات المتعلقة باستراتيجيات التحقيق العامة في الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود تشكل تحدياً. وهذا ناشئ أساساً عن حالة لم تبلغ فيها السلطات المعنية مستوى من الثقة يمكنها من تبادل المعلومات بحرية^(٢٠).

٣٩- واعتراكاً بأهمية هذه العناصر، بذلت جهود في مختلف المناطق لتعزيز التعاون الدولي بين سلطات المنافسة. فعلى سبيل المثال، أنشئ مجمع سياسات وقوانين المنافسة في آسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٦ لتحسين البيئة التنافسية في المنطقة والتوصل إلى فهم لقوانين وسياسات المنافسة فيها. وقد ضمّ هذا المنتدى بلدان المنطقة للمشاركة في أنشطة بناء القدرات والتدريب. ويتمثل منتدى إقليمي آخر أطلقته لجنة التجارة المنصفة في اليابان في عام ٢٠٠٥، في اجتماع كبار المسؤولين في شرق آسيا بشأن سياسات المنافسة، وهو ما سمح بإجراء مناقشات وتبادل الخبرات بين سلطات المنافسة في هذه المنطقة.

٤٠- وتعتبر هذه المبادرات وسيلة لتعزيز التعاون غير الرسمي داخل المناطق الإقليمية. كما توفر منبراً لإقامة الشبكات فيما بين السلطات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقليل العقبات أمام توافر الثقة. وفي الحالات التي لا توجد فيها علاقات تبادل المعلومات هذه، يتعدّر على سلطات المنافسة الشروع في التعاون في تحقيق يتعلق بالممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. بيد أن أساليب أخرى - مثل تبادل الموظفين وإعارة المستشارين والمشاركة في الاجتماعات المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية التي تنظمها منظمات دولية مثل منظمة التعاون والتنمية في

(١٩) في عام ١٩٩٢، حددت شركات مصنعة من ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأسعار وتعاونت على تنفيذها من خلال ممارسات متفق عليها، وهو ترتيب استمر حتى عام ١٩٩٨. واستخدم أعضاء الكارتل أساليب مختلفة لتنفيذ هذا الترتيب. وفي عام ٢٠٠١، فرضت سلطات الولايات المتحدة غرامات قيمتها حوالي ٤٢٤,٨ مليون دولار على شركات في ألمانيا واليابان والولايات المتحدة، وفرضت المفوضية الأوروبية غرامة قيمتها ٢١٩ مليون يورو على ثماني شركات من هذه الدول (انظر <http://www.jftc.go.jp/eacpf/05/APEC> (انظر <http://www.jftc.go.jp/eacpf/05/APEC>) (TrainingProgramMarch2004/KE.experience.Jand.pdf).

(٢٠) تقر توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التعاون الدولي في التحقيقات والإجراءات المتعلقة بالمنافسة بأن "التعاون الذي يقوم على أساس الثقة المتبادلة وحسن النية بين الممثلين يؤدي دوراً هاماً في ضمان إنفاذ قوانين مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود وعمليات الدمج ذات الآثار المانعة للمنافسة إنفاذاً فعالاً وناجحاً" (انظر <http://www.oecd.org/competition/international-coop-> (انظر <http://www.oecd.org/competition/international-coop->) (competition-2014-recommendation.htm).

الميدان الاقتصادي والأونكتاد وغير ذلك من الشبكات الدولية غير الرسمية - قد تكون وسيلة فعالة متاحة لسلطات المنافسة لإقامة علاقات بناءً مع السلطات النظرية.

٤١- وقد لوحظ غياب التعاون بين سلطات المنافسة، وهو ما تبين مثلاً عقب قيام سلطة المنافسة في كولومبيا بتقديم طلبات للحصول على معلومات من سلطات أجنبية خلال تحقيقها في كارتل قطع غيار السيارات. وقد أقرت السلطة بأنه من الضروري بدء التعاون، في مرحلة التحقيق الأولية، مع سلطة المنافسة في الولايات المتحدة مثلاً التي سبق أن اعترفت لها الشركات المعنية بأنها خرقت قوانين المنافسة. بيد أنه قد ثبت الطابع الصعب الذي تكتسيه عملية تبادل المعلومات، وهو يعزى جزئياً إلى عدم وجود آليات مكرسة، رسمية أو غير رسمية، تسمح بتبادل المعلومات.

٤٢- وفي عام ٢٠١٣، التقى المسؤولون عن معالجة قضايا المنافسة من سبع ولايات قضائية في كيتو لمناقشة تأثير كارتل إقليمي للأوكسجين السائل على أمريكا اللاتينية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. وعلى الرغم من وجود اتصالات غير رسمية بين مسؤولي الإنفاذ، لم يجر تنسيق إجراءات الإنفاذ والتعاون فيما يتعلق بتبادل المعلومات غير السرية عندما كانت سلطات المنافسة المعنية في أمريكا اللاتينية تحقق في تكرار حدوث هذه الممارسات التجارية المانعة للمنافسة.

ثالثاً - استعراض الأدوات والإجراءات المتاحة لتعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود

٤٣- تشير الطرائق إلى ما تعتمد عليه سلطات المنافسة من وسائل وما تبذله من جهود بغرض التعاون في معالجة قضايا المنافسة عبر الحدود في إطار آليات رسمية أو غير رسمية. وقد تطوّرت هذه الجهود على مر الزمن لتتخذ أشكالاً عديدة. وتشير الإجراءات إلى أساليب أو سبل إنجاز شيء ما. وفي هذه الحالة، يتعلق الأمر بالأساليب التي تستخدمها سلطات المنافسة للتعاون في معالجة قضايا المنافسة عبر الحدود^(٢١).

٤٤- ولا بد من توافر الأدوات أو الوسائل لتطبيق تدبير إنفاذ محدد لإجراءات معينة. وقد حدّدت دراسة أجراها الأونكتاد في عام ٢٠١٣ أهم الأدوات والإجراءات المتاحة لتعزيز التعاون الدولي: الترتيبات المتعددة الأطراف (في إطار شبكة المنافسة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد)؛ وأساليب التعاون الإقليمي؛ والاتفاقات المبرمة بين بلدان الشمال والجنوب؛ واتفاقات التعاون الثنائية؛ وآليات التعاون غير الرسمي؛ وآليات التفاعل الفعالة في إطار الجيل الجديد من اتفاقات التعاون المبرمة بين الولايات المتحدة والشبكة الأوروبية للمنافسة^(٢٢).

٤٥- وقد أظهرت الاتجاهات الحديثة تواصل ظهور كارتلات دولية خاصة عالمية النطاق، وهو ما يؤثر على اقتصادات البلدان النامية بشكل ملحوظ من دون الحصول على استجابة

(٢١) الوثيقة TD/B/C.I/CLP/21.

(٢٢) المرجع نفسه.

كافية من معظم نظم المنافسة الجديدة والناشئة^(٢٣). ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان استعراض الأدوات والإجراءات المتاحة من أجل مواصلة التصدي للتحديات المذكورة أعلاه. وقد أوصت الدراسة التي أجراها الأونكتاد بمواصلة التعاون فيما بين سلطات المنافسة الفتية والصغيرة في جميع أنحاء العالم النامي.

٤٦ - ويبيّن الجدول ١ التطورات المسجّلة منذ إجراء دراسة الأونكتاد في عام ٢٠١٣. ولم يطرأ تغير كبير على التعاون في مجال إنفاذ قانون المنافسة، لكن يلاحظ استمرار الجهود في هذا السياق.

الجدول ١

التطورات والتجارب المستندة إلى أفضل الممارسات التي أوصى بها الأونكتاد

الممارسة	الأدوات والإجراءات
تشجيع تحسين فهم القوانين ومعايير التقييم وسبل الانتصاف والعقوبات	برامج الأونكتاد لبناء القدرات عبر العالم ومشاريعه الإقليمية (مثل البرنامج الإقليمي للمنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية) وبرنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد من خلال سياسات حماية المستهلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والمشاريع الوطنية الثنائية، والدورات السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، ومؤتمر الأمم المتحدة للسنوات الخمس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية
بناء قدرات الإنفاذ البشرية والتقنية لسلطات المنافسة الفتية	المنتدى العالمي المعني بالمنافسة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نماذج مكافحة الكارتلات التي أعدتها شبكة المنافسة الدولية (انظر http://www.internationalcompetitionnetwork.org/working-groups/current/cartel/templates.aspx)
وضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات لاتفاقات التعاون	مجمع سياسات وقوانين المنافسة في آسيا والمحيط الهادئ، تبادل المعلومات من خلال قاعدة بيانات إقليمية (انظر http://www.apec.org) التحقيقات المشتركة في خرق قوانين المنافسة في بلدان رابطة الدول المستقلة (انظر http://en.fas.gov.ru/international-cooperation/icap/icap-headquarters.html)
بناء قدرات الإنفاذ البشرية والتقنية لسلطات المنافسة الفتية	أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها حالياً شبكة المنافسة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد والبنك الدولي الارتباطات الثنائية بين سلطات المنافسة الناضجة والسلطات الفتية والصغيرة، مثل برامج الولايات المتحدة مع السلطات الصغيرة وبرامج اليابان وكينيا لبناء القدرات القانون النموذجي للجنة المنافسة الأوروبية الآسيوية
وضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات لاتفاقات التعاون	أمثلة عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقيق المشترك والمقدمة من الاتحاد الروسي إلى بلدان رابطة الدول المستقلة
	المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بقرارات الالتزام من خلال الشبكة الأوروبية للمنافسة
	إطار شبكة المنافسة الدولية لتبادل المعلومات غير السرية (٢٠١٥).
	المبادئ التوجيهية للولايات المتحدة بشأن مكافحة الاحتكار المتعلقة بالإنفاذ والتعاون (٢٠١٧)

JM Connor, 2014, The private international cartels data set: Guide and summary statistics, 1990- (٢٣) 2013, available at http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2478271 (accessed 20 April 2017).

الممارسة	الأدوات والإجراءات
تبادل الموظفين وإيفاد مستشارين مقيمين لتعزيز الفهم والثقة المتبادلين	الإجراءات المتخذة من جانب سلطات المنافسة الناضجة لفائدة السلطات الفتية، مثل تزويد اليابان إندونيسيا بمستشار مقيم (٢٠١٦) إيفاد موظفين من المفوضية الأوروبية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (ليتوانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
تعزيز شفافية الإجراءات والعمليات والغايات	المبادئ التوجيهية لليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (٢٠١٧)
وضع سياسات تساهل مماثلة لتعزيز منح التنازلات لمقدمي طلبات التساهل	المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتساهل والمعتمدة في إطار برنامج بناء القدرات الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نماذج رسائل التساهل التي أعدتها وزارة العدل في الولايات المتحدة (٢٠١٧)
وضع وتطبيق ضمانات واضحة لمراعاة الأصول القانونية وحماية المعلومات السرية	اتفاق من الجيل الثاني مبرم بين سويسرا والاتحاد الأوروبي (٢٠١٣) مفاوضات متقدمة بشأن تعزيز الاتفاق بين كندا والاتحاد الأوروبي وتحويله إلى اتفاق من اتفاقات الجيل الثاني اتفاق من الجيل الثاني مبرم بين اليابان وأستراليا (٢٠١٥)

المصدر: تجميع أمانة الأونكتاد استناداً إلى الردود على الاستبيان TD/B/C.I/CLP/16، و TD/B/C.I/CLP/21، و TD/B/C.I/CLP/24/Rev.1، و TD/B/C.I/CLP/29، و TD/RBP/CONF.8/4.

ألف - التقدم المحرز فيما يتعلق بتطبيق الأدوات والإجراءات المحددة

٤٧ - على النحو المبين في الجدول ١، حدثت عدّة تطورات في السنوات الأخيرة دعمت سلطات المنافسة في التصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. ويتمثل أكثر هذه التطورات شيوعاً في تدويل برامج التساهل والتعاون الدولي من خلال ترتيبات رسمية أو غير رسمية. وقد ساعد هذا التطور الأخير في تنسيق توقيت عمليات التفتيش المباشرة وتقاسم بعض المعلومات في سياق التحقيقات وعقد اتفاقات تعاون محددة (انظر

<http://www.jftc.go.jp/en/pressreleases/yearly-2017/January/170110.html>

و <http://unctad.org/en/Pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=1282>).

٤٨ - وعلى نحو ما نوقش في الفصل الثاني، استُخدمت أدوات لمكافحة الكارتلات العابرة للحدود من قبل عدد من سلطات المنافسة الناضجة التي توجد لديها آليات تنسيق راسخة وفعالة للإنفاذ وبذلك تعززت هذه الأدوات على مرّ الزمن. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي^(٢٤)، فإن برامج التساهل لم تُنقذ في نظم المنافسة الناشئة بنجاح بسبب عوامل ثقافية وتجارية واعتبارات اجتماعية^(٢٥).

(٢٤) OECD Secretariat, 2015, Use of markers in leniency programmes, Working Party No. 3 on Cooperation and Enforcement, DAF/COMP/WP3(2014)9

(٢٥) TD/RBP/CONF.7/4

باء- استعراض اتفاقات التعاون الرسمية

٤٩- كانت الأدوات والإجراءات المتاحة من خلال التعاون الرسمي مفيدة لكن غير كافية لمواصلة تعزيز التعاون الدولي. وبالنظر إلى التحديات الناشئة عن القيود المفروضة في عمليات تبادل المعلومات السرية، ينبغي أن تركز هذه العمليات على المعلومات غير السرية واستعلامات السلطة. وعمليات تبادل المعلومات السرية في ظروف محدّدة جارية بالفعل، لكن على نحو مقيد.

٥٠- وباستثناء الاتحاد الأوروبي، واجهت سلطات المنافسة الإقليمية مثل تلك التابعة للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تحديات في إنفاذ قواعد المنافسة الإقليمية. غير أن الكوميسا أحرزت تقدماً في التعامل مع حالات الدمج عبر الحدود، على النحو المفصل في الإطار ١ أدناه.

الإطار ١

استعراض عمليات الدمج عبر الحدود: تجربة لجنة المنافسة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

لجنة الكوميسا المعنية بالمنافسة مكلفة بإدارة وإنفاذ لوائح الكوميسا المتعلقة بالمنافسة. وبما أن اللجنة بدأت عملياتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فإن أكثر أحكام تلك اللوائح تطبيقاً كانت تلك المتعلقة بمراقبة عمليات الدمج. ونتيجة لذلك، وضعت اللجنة مبادئ توجيهية لتقييم عمليات الدمج في عام ٢٠١٤ بهدف توضيح سياسات وممارسات الإنفاذ المتعلقة بعمليات الدمج وتقديم توجيهات بشأنها.

وتعرّف المبادئ التوجيهية عمليات الدمج وتحدد متى يجب أو لا يجب الإخطار بها. إذ يجب إخطار اللجنة بعمليات الدمج التي لها بُعد إقليمي وتتجاوز عتبة محددة. ويمكن إخطار اللجنة بعمليات الدمج ذات البعد الإقليمي إذا كان أي من الشركة المملّكة والشركة المستهدفة، أو كليهما، تعملان في اثنتين أو أكثر من الدول الأعضاء في الكوميسا.

ومنذ عام ٢٠١٣، عالجت الكوميسا ١٠٤ حالات دمج عبر الحدود خاصة بدول أعضاء في الكوميسا وتشمل قطاعات من بينها التعدين والمستحضرات الصيدلانية والخدمات المصرفية والمالية، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتأمين والطاقة والبناء (انظر <http://www.comesacompetition.org/>). وبذلك سُجّل تقدم ملحوظ في التعامل مع القضايا العابرة للحدود في منطقة الكوميسا.

٥١- وفي بعض الحالات، لم تُتخذ أي إجراءات إنفاذ. ويظل السؤال الرئيسي الذي طرحه الأونكتاد في عام ٢٠١٣ - "لم يبذل عدد كبير جداً من البلدان جهوداً لاعتماد مثل هذه الاتفاقات أصلاً إذا كانت العراقيل التي تحول دون تنفيذها بنجاح كبيرة؟" سؤالاً قائماً. ولا بد من مواصلة تحليل طرائق التعاون وبحث العناصر التي يمكن أن تعوق مسار العملية^(٢٦).

TD/B/C.I/CLP/21. See also MS Gal and I Faibish, 2011, Regional agreements of developing jurisdictions: Unleashing the potential, in M Bakhom, J Drexler, MS Gal, D Gerber and E Fox, eds., *Competition Policy and Regional Integration in Developing Countries*, available at <http://ssrn.com/abstract=1920290> (accessed 20 April 2017)

٥٢- وتُحدّد فوائد الاتفاقات الإقليمية في مجال المنافسة من خلال طرائق التعاون المنصوص عليها في نظم داخلية شتى. فعلى سبيل المثال، لا تقتضي بنود التنسيق، في العديد من اتفاقات التعاون الرسمي مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية واتفاقات التجارة الحرة، سوى النظر في تنسيق الإنفاذ حتى في حال موافقة الأطراف الموقعة على تنسيق أنشطة الإنفاذ. وفي هذه الحالة، قد لا يتحقق التنسيق الفعلي بين سلطات المنافسة.

٥٣- وتتبع الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي لا توجد لديها قواعد منافسة مُهَجَأً أكثر حذراً بغرض تفادي تكرار تجارب السلطات التي وضعت قواعد للمنافسة الإقليمية لكنها حدثت من نطاق الإنفاذ. فعلى سبيل المثال، تتمثل الاستراتيجية، في إطار مجموعة أمريكا الوسطى لسلطات المنافسة والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في تعزيز الإنفاذ على الصعيد المحلي قبل الانتقال إلى الإنفاذ على الصعيد الإقليمي.

٥٤- وللسلطات الناضجة سجلّ تعاون مختلف. ويتعين على سلطات المنافسة الفتية تنفيذ الاتفاقات الموقعة بالفعل بدلاً من الدخول في اتفاقات جديدة قد يستغرق تنفيذها الفعلي وقتاً طويلاً^(٢٧). فعلى سبيل المثال، لا يوجد في الاتحاد الأوروبي حالياً سوى عدد قليل من اتفاقات التعاون من الجيل الأول مع أهم الشركاء التجاريين (الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا وكندا). وقد يتغير هذا الوضع في أعقاب انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي إذا لم تعد المفوضية مخولة سلطة القيام بحملات تفتيش مباحث في المملكة المتحدة أو الطلب إلى سلطاتها المعنية بالمنافسة والأسواق القيام بذلك نيابة عنها^(٢٨).

٥٥- وقد لاحظ الاتحاد الأوروبي أنه إلى جانب اتفاق التعاون من الجيل الثاني المبرم مع سويسرا في عام ٢٠١٣، وصلت المفاوضات الجارية مع كندا لترقية الاتفاق القائم إلى اتفاق من الجيل الثاني إلى مرحلة متقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت المديرية العامة للمنافسة عدداً من مذكرات التفاهم مع سلطات بلد ثالث في الصين والبرازيل والهند والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا^(٢٩).

جيم- ما مدى إمكانية تعزيز التعاون غير الرسمي

٥٦- تشير بحوث الأونكتاد إلى وجود تعاون غير رسمي في العديد من الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم. غير أنه يتعين على سلطات المنافسة التغلب على عدد من التحديات من أجل إطلاق الإمكانيات الكاملة للتعاون غير الرسمي في حالات محددة (انظر الإطار ٢ أدناه).

الإطار ٢

التعاون غير الرسمي: منظور الأونكتاد

ثمة سبيل آخر لتشجيع سلطات المنافسة الفتية على زيادة انخراطها في التعاون غير الرسمي، وهو سبيل يتمثل في تبادل المعارف والخبرات بشأن كيفية إدارة الإجراءات التنظيمية

(٢٧) تشير هذه الحالة إلى اتفاقات المنافسة الرسمية، الثنائية منها أو الإقليمية، التي وقعتها البلدان النامية، وغالباً ما تنفذ على مدى فترة زمنية طويلة.

(٢٨) P Willis and R Eccles, 2017, Brexit: Competition law implications, available at <http://www.twobirds.com/en/news/articles/2016/uk/competition-law-implications-of-a-brexit> (accessed 20 April 2017).

(٢٩) مساهمة من الاتحاد الأوروبي.

لهذه السلطات من أجل تحسين الكفاءة وإتاحة الوصول إلى الأدوات التي تطبقها سلطات المنافسة الأخرى في التحقيق في الحالات. ويمكن لتعاون سلطات المنافسة الفنية أن يتحول من تعاون غير رسمي عام إلى تعاون أكثر تعقيداً بشأن حالات محددة، وذلك بتبادل المعلومات عن الحالات فيما بين هذه السلطات في سياق اكتسابها للخبرات والتجارب. وقد كان من بين توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي، المتعلقة بتحسين التعاون غير الرسمي بين سلطات المنافسة الفنية وسلطات المنافسة القائمة في البلدان المتقدمة، توصية تدعو إلى إنشاء شبكة استعلامات دولية تقوم على الثقة وعلى معارف سلطات المنافسة النظرية.

المصادر: TD/B/C.I/CLP/29 و TD/B/C.I/CLP/34.

٥٧- وتبين أعمال الأونكتاد المتعلقة بالتعاون الدولي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ ترايد التعاون غير الرسمي في البلدان النامية مقارنة بالتعاون الرسمي، لكن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من التحليل. وعندما تبدأ السلطات الفنية المشاركة في محافل لتعزيز التعاون غير الرسمي مثل تلك التابعة لمؤسسات تشمل شبكة المنافسة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد، فإن فرص إقامة الشبكات قد تحسّن فهم النظم القانونية والثقة وغير ذلك من النتائج، بما يسمح بتحسين تبادل المعلومات بين السلطات.

٥٨- وتؤكد الردود المقدّمة من الدول الأعضاء على استبيان الأونكتاد أهمية التعاون غير الرسمي، على النحو المبين في الأمثلة التالية^(٣٠):

(أ) تؤكد البرازيل جدوى تعاون السلطات النظرية في عمليات التحقيق في الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود من خلال إدراج أحكام في هذا الشأن في اتفاق رسمي أو إجراء اتصالات غير رسمية بشأن المعلومات غير السرية مع سلطات مكافحة الاحتكار؛

(ب) تشير إيطاليا إلى أن التعاون غير الرسمي لا يقل أهمية عن التعاون الرسمي، مضيفة أن "أداء التعاون غير الرسمي جيد وفعال إذا كانت السلطات المتعاونة قد أرست علاقة ثقة متبادلة وأنشأت شبكة اتصالات تكفل الفهم المتبادل لسياسات وممارسات كل منها في مجال المنافسة". فمسألة الثقة المتبادلة والفهم المتبادل لقوانين وسياسات المنافسة مهمة لتعزيز التعاون غير الرسمي؛

(ج) تشير تركيا إلى أن التعاون غير الرسمي بين سلطات المنافسة يمكن أن يشكل دُخراً هاماً في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود.

رابعاً- بحث خيارات السياسة العامة المتاحة لسلطات المنافسة

ألف- مقترحات بشأن المستوى التالي من التعاون في القضايا العابرة للحدود

٥٩- حُدّدت خمسة خيارات لسلطات المنافسة التي تسعى إلى زيادة تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود، وهذه الخيارات هي الاعتراف بالقرارات الصادرة

(٣٠) مساهمات من حكومات إيطاليا والبرازيل وتركيا.

عن السلطات أو المحاكم في الولايات القضائية الأخرى؛ ووضع نماذج لمكاتب جامعة ومتعددة الخدمات؛ وتعيين ولاية أو أكثر من الولايات القضائية الرائدة في القضايا العابرة للحدود؛ وإنشاء أفرقة تحقيق مشتركة وإجراء تعيينات متبادلة؛ والتعاون على مستوى المحاكم^(٣١).

٦٠- وقد يكون تطبيق هذه الخيارات ممكناً بالنسبة للسلطات الناضحة، لكنه قد يشكل تحدياً بالنسبة لسلطات المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك بسبب وجود عدة قيود. وترد في الجدول ٢ بعض هذه العقبات والمقترحات الرامية إلى تذليلها.

الجدول ٢

خيارات السياسة العامة في مجال التعاون الدولي بالنسبة لسلطات المنافسة الفتية والصغيرة

الخيار	الانطباق على سلطات المنافسة الفتية والصغيرة
الاعتراف بالقرارات الصادرة عن المحاكم في الولايات القضائية الأخرى	الاختلافات في النظم القانونية قد تحد من مدى الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومن مقبولية الأدلة (على سبيل المثال، العقوبات الجنائية مقابل العقوبات المدنية)
وضع نماذج لمكاتب جامعة ومتعددة الخدمات	الافتقار إلى إطار متعدد الأطراف بشأن المنافسة يحد من تطبيق هذا النموذج وتظل النظم القائمة مستقطبة
تعيين ولاية أو أكثر من الولايات القضائية الرائدة في القضايا العابرة للحدود	تحدّ تواجهه ولايات قضائية مختلفة لكنه أمر ممكن في الولايات القضائية التي تتقاسم ثقافات وأعمالاً تجارية وقواعد موضوعية وإجرائية منسقة، مثل التعاون على إنفاذ قوانين المنافسة في بلدان الشمال الأوروبي
إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة وإجراء تعيينات متبادلة	وقد تؤدي قضايا السيادة إلى استبعاد فكرة الولاية القضائية الرائدة، وهو ما قد يُفسر تفسيراً خاطئاً على أنها تعلق على غيرها ^(٣٢) . ثمة قلق إزاء مسألة الثقة والتفاهم المتبادل فيما يتعلق بالتعاون في التحقيقات المفتوحة

المصادر: تجميع أعدته أمانة الأونكتاد؛ و A Capobianco and A Nagy, 2016.

٦١- لا تزال سلطات المنافسة تكافح من أجل تحديد أفضل الخيارات لتعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيق في القضايا العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، تتمثل الخطوة الأولى للسلطات في استكشاف مصادر المعلومات المتاحة داخل ولاياتها القضائية. وإذا كانت المعلومات الرئيسية موجودة خارج الولاية القضائية، يمكن توجيه طلب المعلومات إلى سلطة أخرى وإلى الشركات المعنية، لكن لا شيء يضمن الحصول على رد منها. وقد تُفضي الاتصالات غير الرسمية بين السلطات إلى نتائج أفضل عن طريق البريد الإلكتروني أو المكالمات الهاتفية أو غير ذلك من الوسائل.

٦٢- وقد لا يكون من الضروري إجراء اتصالات رسمية مع سلطات المنافسة الأجنبية في حال الاعتماد على تعاون طوعي من الشركة التي قد يكون أو لا يكون لها فروع في الولاية القضائية للسلطة مقدمة الطلب. وكما ذكر سابقاً، لا تكون الشركات ملزمة بالرد على طلب سلطة لها ولاية إنفاذ طلبات المعلومات.

(٣١) A Capobianco and A Nagy, 2016.

(٣٢) مساهمة من بروين ليتون بايسنر، بروكسيل.

باء- مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

٦٣- اقترحت الدول الأعضاء تفعيل هذا الصك المتعدد الأطراف لتعزيز التعاون فيما يتعلق بالتصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. وخلال مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، اقترح أحد المندوبين طرائق محدّدة لإجراء المشاورات الطوعية المنصوص عليها في الفرع واو (٤)، بما في ذلك عدد من الشروط المتعلقة بتقديم الطلبات والعناصر المتوخى إدراجها في الرد على الطلب، وإمكانية توسيع نطاق مشاركة أمانة الأونكتاد في العملية^(٣٣).

٦٤- وفي الدورة الخامسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، أعرب أحد المندوبين عن الحاجة إلى مواصلة تحسين جدوى الفرع واو فيما يتعلق بالتحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود^(٣٤).

٦٥- وبالنظر إلى الطابع غير الملزم لمجموعة المبادئ والقواعد التي ليست سوى مجموعة إرشادية، لا يفرض الفرع واو من المجموعة على الدول الأعضاء إلا عدداً قليلاً جداً من الالتزامات. واقترح المندوب في مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة فيما اقترحه آلية تعاونية وليس أداة لتسوية المنازعات. وإذا اتفقت الدول الأعضاء على إجراء مشاورات، فربما قد لا تجدد حلاً يحظى بقبول متبادل بشأن الموضوع. وفي هذا الصدد، تظل هناك مسائل يتعين تناولها لإيجاد وسيلة فعالة من أجل إجراء المشاورات بموجب الفرع واو (٤)، إما من خلال الطرائق المقترحة أو عن طريق إجراء بديل. ويستتبع ذلك التعامل مع القيود التي تفرضها معظم النظم على تبادل المعلومات السرية، وتحديد المؤسسات ذات الصلة من كل دولة عضو للمشاركة في المشاورات - بما في ذلك إجراءات الإخطار - والدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد في تيسير هذه العملية.

٦٦- وخلال مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، اتفقت الدول الأعضاء على أن ثمة فوائد من وجود مجموعة من القواعد الإجرائية الافتراضية لإجراء المشاورات عملاً بالفرع واو (٤). ويُعلّل ذلك بأن من شأن المشاورات أن تتيح للدول الأعضاء آلية تعاون أخرى، بالإضافة إلى الشبكات الرسمية وغير الرسمية وإلى المساعدة التقنية؛ ومن شأن وجود هذه القواعد أيضاً أن يمنح للدول الأعضاء القدرة على التنبؤ؛ ويمكن للأونكتاد أن ييسر ذلك من خلال توفير تسهيلات لعقد المؤتمرات وتقديم المساعدة التقنية ورصد الاتفاقات، إذا طلبت منه الأطراف ذلك. وأفاد عدة مندوبين بأن من شأن مشاركة الأونكتاد كطرف ثالث محايد أن تضيف قيمة إلى الآلية وأن تساعد الدول الأعضاء في الحصول على الإذن اللازم من السلطات المختصة لحضور المشاورات والمشاركة فيها.

(٣٣) الوثيقة TD/RBP/CONF.7/11.

(٣٤) الوثيقة TD/B/C.I/CLP/40.

جيم- إطار شبكة المنافسة الدولية لتعزيز تقاسم المعلومات غير السرية لأغراض الإنفاذ في قضايا الكارتلات

٦٧- في عام ٢٠١٥، اقترحت شبكة المنافسة الدولية إنشاء إطار لتيسير تقاسم المعلومات عند التحقيق في قضايا الكارتلات. ويقتضي الإطار من السلطات الأعضاء في الشبكة تسجيل موظف اتصال لتيسير تدفق الاتصالات بين أفرقة التحقيق. وفي هذه الحالة، ثمة مستوى من الثقة بين السلطات المتعاونة ينبغي بلوغه، إضافة إلى توفر ثقة داخلية بين الموظفين المسؤولين عن تناول القضايا وموظفي الوحدات الدولية التابعة لسلطة المنافسة.

٦٨- وفي حال تنفيذ الإطار، سيتعين أن يوفر لكلتا السلطتين عدد من الحوافز للتعاون في تناول مسألة محددة. ويمكن تفسير هذه الحوافز على أنها عمليات مقايضة قد تُحقق إذا تعاونت كلتا السلطتين. وفي هذا الصدد، قد تكون فكرة التشابه في مستويات النضج بين نظم المنافسة الحل اللازم للمضي قدماً. وهذا يستدعي وجود علاقة مع سلطة نظيرة تسمح بتعاون سلطات ذات مستويات مماثلة من حيث التطور والخبرة في مجال الإنفاذ. وبناء على مقترح لأحد المندوبين، سجلت ٣٣ سلطة في هذا الإطار.

٦٩- وتتاح هذه الأداة لسلطات المنافسة من أجل استخدامها في التعاون مع نظيراتها وتبادل المعلومات ذات الصلة في التحقيقات المفتوحة. ويتاح لأعضاء الشبكة سبيل للتعاون ضمن الإطار المقترح لكن تظل هناك قضايا ينبغي تناولها لكي تقيّد السلطات بهذا الإطار تقييداً كاملاً وتستفيد منه. ويتعين القيام بالمزيد من العمل لدراسة ما إذا كانت هناك فوائد من تعزيز التعاون الدولي في التحقيقات العابرة للحدود على النحو المنصوص عليه في هذا المقترح.

خامساً- دور الأونكتاد في مجال التعاون الدولي

٧٠- لقد أدى الأونكتاد، كما ذُكر في العديد من اجتماعاته وغيرها من أنشطة تعاونه التقني مع سلطات المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، دوره التقليدي في تعزيز التعاون الدولي في الكثير من مجالات إنفاذ قانون المنافسة. وتندرج هذه الأنشطة في إطار الفئات التالية: التشجيع على تحسين فهم كل طرف لما لدى الطرف الآخر من قوانين ومعايير تقييم وسبل انتصاف وعقوبات؛ وإعداد مبادئ توجيهية وتحديد أفضل الممارسات لأغراض اتفاقات التعاون؛ وبناء القدرات البشرية والتقنية لسلطات المنافسة الفتية على إنفاذ قانون المنافسة من خلال مبادرات ثنائية وإقليمية. وفي الآونة الأخيرة، بُذلت هذه الجهود من خلال أنشطة المشاريع الوطنية في ألبانيا وإثيوبيا وزمبابوي وأنشطة المشاريع الإقليمية من خلال برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية، والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٧١- بيد أنه بالنظر إلى الطابع المعقد للموضوع، ومع مراعاة الاتجاهات الحالية والمقترحات التي قدّمها سلطات المنافسة الناشئة والمنظمات الدولية، يمكن أن تساعد العضوية العالمية للأونكتاد في توسيع الأنشطة المضطلع بها منذ اعتماد مجموعة المبادئ والقواعد المنصّفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في عام ١٩٨٠.

٧٢- وفي هذا الصدد، وشريطة أن تقدّم الدول الأعضاء طلباً محدّداً، يمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً في تيسير المبادرات التالية: آليات الأونكتاد لإجراء مشاورات طوعية من أجل تنسيق عمليات الإنفاذ بين سلطتي منافسة لهما الوضع المؤسسي نفسه وخبرة الإنفاذ نفسها؛ وتعزيز مكانة الأونكتاد لتيسير المشاورات وعمليات تبادل الخبرات بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن كيفية تفعيل هذه الآليات.

سادساً- مجالات البحث ومسائل النقاش الأخرى

٧٣- نوقش موضوع التعاون الدولي فيما يتعلق بالتصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود في مختلف الاجتماعات الدولية ودُكر في مختلف الدراسات وورقات المناقشة. وتوجد مسائل معلّقة يتعين حلّها كي تتمكن سلطات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من المشاركة في التعاون الدولي الفعال.

٧٤- وبغية تحديد مجالات الاهتمام لإخضاعها لمزيد من البحث، قد تود الدول الأعضاء وغيرها من الجهات ذات الخبرة النظر في الأسئلة التالية من أجل مناقشتها:

(أ) ما هي الأدوات اللازمة لتطوير سلطات المنافسة الوطنية كي تتمكن من الاستفادة من التعاون الدولي في معالجة قضايا المنافسة العابرة للحدود؟

(ب) ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها سلطات البلدان النامية لتيسير التعاون الدولي مع نظيراتها ومع سلطات البلدان المتقدمة؟

(ج) ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتيسير المشاورات في إطار الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية بهدف زيادة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء؟

(د) كيف يمكن للأونكتاد أن يعمل مع المنظمات الدولية والشبكات الدولية الأخرى لتعزيز التعاون الدولي في إطار الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد؟